

## مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

### تحسن ظروف الأعمال يشهد تباطؤًا طفيفًا في نهاية العام

#### النتائج الأساسية

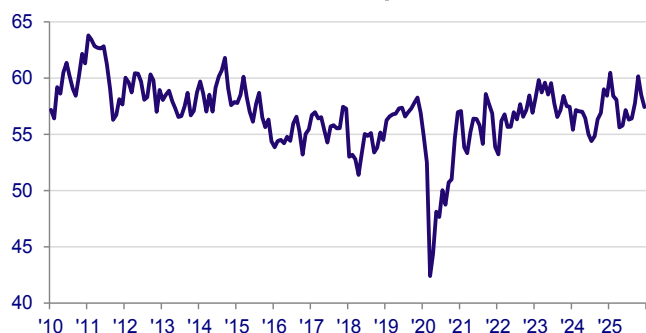
الإنتاج يتوسع بشكل حاد، لكن معدل النمو يتباطأ

معدل خلق فرص العمل يظل قويًا

تزايد الضغوط التضخمية

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI

معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 4 إلى 15 ديسمبر 2025.

#### تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"اختتم القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية العام بتوسع قوي، حيث تراجع مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي إلى 57.4 نقطة في شهر ديسمبر، واستمر النشاط التجاري في التوسع على الرغم من فقدان بعض الزخم. ظل نمو الإنتاج قويًا، مدعومًا بالطلب المحلي المستمر، والموافقات على المشاريع، والاستثمارات التجارية الجارية، حتى مع تباطؤ وتيرة النمو إلى أبطأ مستوى لها منذ شهر أغسطس.

"ظلت الطلبات الجديدة أعلى من حدّ التوسع، مما يشير إلى استمرار تدفق الطلب. سجل الطلب على الصادرات ارتفاعًا طفيفًا للشهر الخامس على التوالي، إلا أن الزيادة الأخيرة كانت الأضعف ضمن هذه السلسلة، ما يشير إلى أن الطلب الخارجي لا يزال داعمًا لكنه يتسم بعدم الانتظام، وبوجه عام، تعكس أوضاع الطلب قدرًا من الصمود أكثر من كونها تسارعًا في النمو، في ظل تكيف الشركات مع بيئة تنافسية أكثر حدة.

"على صعيد التكاليف، ازدادت ضغوط التضخم، مدفوعة بارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والمشتريات، بينما ظل التضخم في تكاليف الموظفين تحت السيطرة. كما ارتفعت أسعار الإنتاج بوتيرة أسرع، وبصورة متوافقة إلى حدّ كبير مع اتجاهات تكاليف مستلزمات الإنتاج. وفي الوقت نفسه، ازداد نشاط الشراء وتراكم المخزون، مما يشير إلى الاستعداد لاستدامة الطلب.

"بالنظر إلى المستقبل، تراجعت ثقة الشركات رغم بقائها في النطاق الإيجابي. وظل مؤشر الإنتاج المستقبلي فوق مستوى الحياد، بما يشير إلى توقعات باستمرار النمو حتى عام 2026، إلا أنه انخفض إلى أدنى مستوى له منذ شهر يوليو، ما يعكس تنامي الحذر في مستويات الثقة."

اختتم القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط عام 2025 ختامًا إيجابيًا، حيث أشارت أحدث دراسة لمؤشر مدراء المشتريات إلى استمرار النمو في النشاط التجاري والطلبات الجديدة والتوظيف. ومع ذلك، فقد تباطأ معدل التوسع، مسجلًا أبطأ تحسن في الأداء العام خلال الأشهر الأربعة الماضية. وفي الوقت نفسه، ازدادت ضغوط التكاليف، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار البيع. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت ثقة قطاع الأعمال في العام المقبل بسبب المخاوف بشأن تزايد المنافسة في السوق.

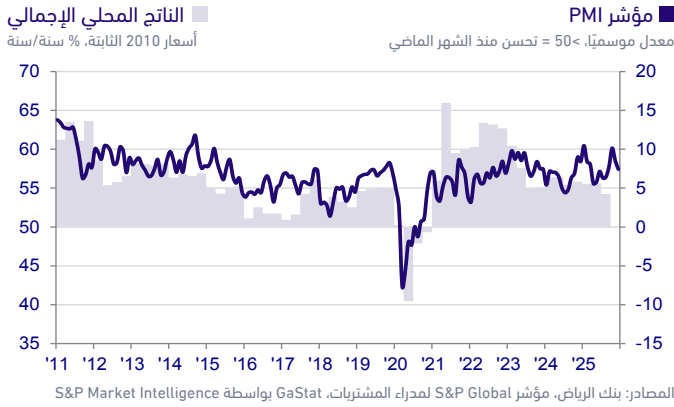
القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات PMI® (PMI) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

انخفض مؤشر مدراء المشتريات الصادر عن بنك الرياض السعودي من 58.5 نقطة في شهر نوفمبر إلى 57.4 نقطة في شهر ديسمبر، مما يشير إلى تباطؤ النمو على مستوى اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط للشهر الثاني على التوالي. ومع ذلك، ظل المؤشر أعلى بكثير من المستوى المحايد (50.0 نقطة)، وأقوى قليلًا من متوسطه طويل الأجل البالغ 56.9 نقطة.

وكما كان الحال طوال عام 2025، سجلت الشركات غير المنتجة للنفط زيادة ملحوظة في مستويات إنتاجها خلال شهر ديسمبر. وكانت هذه الزيادة هي الأقل وضوحًا في أربعة أشهر، ولكنها تتماشى بشكل عام مع المتوسط على المدى الطويل. وأشارت التعليقات النوعية إلى أن الشركات تمكنت من تعزيز نشاطها بسبب زيادة الأعمال الجديدة، والعمل على المشاريع القائمة، وزيادة الإنفاق الاستثماري.

ارتفع حجم الطلبات الجديدة التي تلقتها الشركات غير المنتجة للنفط بشكل حاد في شهر ديسمبر، رغم أن وتيرة النمو، كما هو الحال مع الإنتاج، تراجعت إلى أبطأ مستوى لها منذ شهر أغسطس. وأشار كثير من أعضاء اللجنة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية، واكتساب عملاء جدد، وبدء عقود جديدة، ونجاح الحملات التسويقية. ومع ذلك، أعربت بعض الشركات عن مخاوفها بشأن تشبع السوق، مما ساهم في تباطؤ طفيف في الزخم العام. بالإضافة إلى ذلك، أفادت الشركات بوجود زيادة طفيفة فقط في طلبات التصدير الجديدة مقارنة بالشهر السابق.

مع ارتفاع الإنتاج والطلبات الجديدة، واصلت الشركات غير المنتجة للنفط في المملكة العربية السعودية زيادة أعداد موظفيها في شهر ديسمبر. وظل



## الاتصال

<p>دكتور/ نايف الغيث كبير اقتصاديين بنك الرياض هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي: 2467 <a href="mailto:naif.al-ghaith@riyadbank.com">naif.al-ghaith@riyadbank.com</a></p>	<p>ديمة التركي خبير اقتصادي أول بنك الرياض هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي: 2478 <a href="mailto:deema.alturki@riyadbank.com">deema.alturki@riyadbank.com</a></p>
<p>ديفيد أوين خبير اقتصادي أول S&amp;P Global هاتف: 44 1491 461 002 <a href="mailto:david.owen@spglobal.com">david.owen@spglobal.com</a></p>	<p>كريتي كورانا اتصالات الشركات S&amp;P Global Market Intelligence هاتف: 91-971-101-7186 <a href="mailto:kritikhurana@spglobal.com">kritikhurana@spglobal.com</a> <a href="mailto:press.mi@spglobal.com">press.mi@spglobal.com</a></p>

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيُرجى مراسلة [press.mi@spglobal.com](mailto:press.mi@spglobal.com) لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

## المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات® PMI من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدرء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدرء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ [economics@spglobal.com](mailto:economics@spglobal.com).

## نبذة عن مؤشرات مدرء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدرء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدرء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. [www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi](https://www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi)

## إفلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو الناجمة عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدرء المشتريات® PMI هي إلاما لعلامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings. وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توافره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إفهام) أو غير ذلك، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.